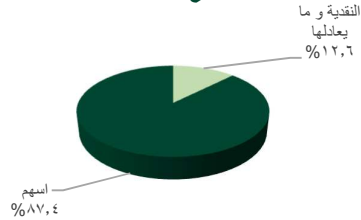


محفظة الصندوق

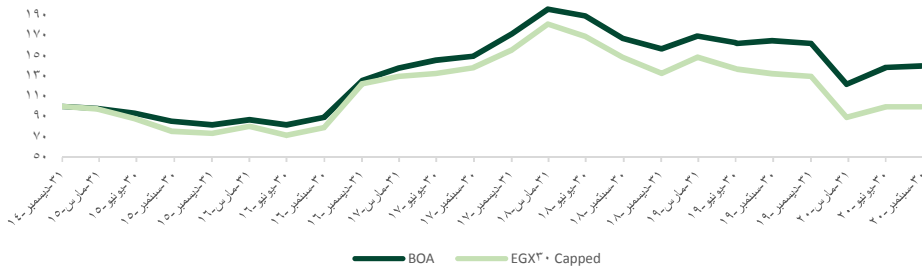
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٠	١,١%
العائد منذ بداية العام ٢٠٢٠	-١٣,٧%
٢٠١٩	٣,٥%
منذ ٥ سنوات	٦٤,١%
منذ التأسيس	١٠٦٩,٤%

توزيع الأصول



الإداء



تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

- انخفض المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت ٢١,٣% منذ بداية ٢٠٢٠ و ٤٠,٢% منذ القمة التي وصل إليها السوق في أبريل ٢٠١٨. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة للعوامل الآتية:
- انتشار فيروس كورونا و هو ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وخاصة في القطاع السياحي و ما له من تأثير سلبي على نسب النمو المستقبلي و دخل الدولة من العملة الصعبة.
 - تباطؤ حركة التجارة العالمية في ظل انخفاض أسعار الطاقة و عدم قدرة العديد من الدول الناشئة على زيادة صادراتها.
 - التوتر السياسي في المنطقة الخاص بالشأن الليبي أدى إلى عزوف بعض المستثمرين الأجانب عن الاستثمار إلى حين استقرار الأمور.

نعتقد الاقتصاد العالمي سيواجه العديد من الصعاب في الفترة المقبلة نظرا للأسباب التالية:

- عدم وضوح الرؤية الخاصة بتأثير الموجة الثانية من فيروس كورونا على الطلب العالمي و هل ستقوم الدول بإجراءات علق كالتي شهدتها الموجة الأولى أم لا؟
- ازدياد التوتر بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا بخصوص تفاصيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مما قد يؤدي إلى توتر تجاري في أوروبا و هو ما يؤثر على نمو الاقتصاد العالمي.
- نتيجة الانتخابات الأمريكية قد تزيد من التوتر خاصة أنه في حالة نجاح ترامب قد يقوم باتخاذ إجراءات جديدة ضد الصين مما يزيد من حدة الحرب التجارية، في حين أن نجاح بايدن قد لا يواجه بترحاب من أسواق المال في ظل نيته زيادة الضرائب على الشركات و الأفراد.

و رغم ذلك إلا أننا نعتقد أن الاقتصاديات الكبرى ستواصل سياساتها التوسعية في خفض أسعار الفائدة كما ستقوم الحكومات بعدة حزم تمويلية مساعدة من أجل تنشيط حركة الاقتصاد في ظل التباطؤ الناتج عن جائحة كورونا.

و بناء عليه نعتقد أن المؤشر الرئيسي EGX30 سيتداول باتجاه عرضي خلال الفترة المتبقية من ٢٠٢٠ إلى أن تستقر الأسواق العالمية عقب انتخابات الرئاسة الأمريكية و التوصل لعلاج أو لقاح لفيروس كورونا مع البدء بإنتاج كوفيد حتى تعود الحياة لطبيعتها على مستوى العالم و نتوقع أن يحقق المؤشر عائد إيجابي في ٢٠٢١ مدفوعا باستقرار الأسواق و القرارات الحكومية السانقة التي ستعتمد على أرباح الشركات.

الاقتصاد المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٧٥% و سعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٧٥%، مما يعني تخفيض أسعار الفائدة بـ ١,٠٠٠ نقطة أساس منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨. أشار البنك المركزي أن تراجع معدلات التضخم لتبلغ أقل من ٦% منذ فبراير ٢٠٢٠ و أكد غياب العوامل التضخمية لذا نتوقع أن تتجه لجنة السياسة النقدية نحو تحسين السيولة و توسيع النشاطات الاقتصادية.

أعلن وزير المالية أن البيانات الأولية لأداء موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ تشير إلى انخفاض العجز الكلي إلى ٧,٨% من الناتج المحلي مقارنة بنسبة بلغت ٨,٢% من الناتج المحلي في العام السابق و رغم جائحة "كورونا". كما تشير البيانات الأولية إلى تحقيق فائض أولي قدره ١,٨% من الناتج المحلي مقارنة بمسئف قدره ٢% من الناتج. بالإضافة إلى انخفاض الدين العام بحوالي ٨٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بـ ٩٠,٠% من إجمالي الناتج المحلي العام الماضي.

أعلنت وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر نما بنسبة ٣,٥% في العام المالي ٢٠٢٠، يتخلف عن التوقعات السابقة البالغة ٣,٨%، أشارت الحكومة أن في حالة عدم وجود دعم و حزمة تخفيض تحت ضغط أزمة كوفيد-١٩ كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٩% في العام المالي ٢٠٢٠، مدفوعاً بهبوط مساهمة نفقات الاستهلاك الشخصي والصادرات. سجل معدل البطالة في مصر قفزة خلال الربع الثاني من العام الحالي، ليرتفع إلى ٩,٦% إجمالي قوة العمل مقابل ٧,٧% في الربع الأول من العام. وبهذا يكون معدل البطالة في مصر سجل خلال الربع الثاني أعلى معدل له منذ ما يقرب من عامين.

أعلنت وزارة المالية المصرية عن إصدار أول طرح للمندات الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لأجل ٥ سنوات بسعر عائد ٥,٢٥%. ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن تمويلها هي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والإدارة المستدامة للمخاطر، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي ليصل من ٣٨,٣٦ مليار دولار في أغسطس إلى ٣٨,٤٣ مليار دولار في سبتمبر ويعتبر ذلك الشهر الرابع على التوالي الذي شهد الاحتياطي الأجنبي مستقر منذ انخفاضه بحوالي ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ إلى مايو ٢٠٢٠ بسبب انتشار كوفيد-١٩.

سجل المعدل السنوي للتضخم ٣,٧% في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بالمقارنة بـ ٣,٤% في شهر أغسطس ٢٠٢٠، بزيادة شهرية بلغت ٠,٣% بسبب ارتفاع هامش التكلفة. ولكن استمر قطاع الأغذية في الانخفاض نلاحظ أن يعتبر هذا الشهر الخامس على التوالي الذي يشهد فيه انخفاض في أسعار الطعام ويرجع ذلك إلى الموسمية و ضعف الاستهلاك ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة حيث ارتفع إلى ٢,٧ مليون مواطن.

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث لعام ٢٠٢٠

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثلث استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة	٣١٦,٤٨ ج.م
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٣١٢ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الإسكندرية	١٩٠٣٣
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الإلكتروني	http://www.alexbank.com/En